حلقـــات نقاشيـــة إقليميـــة

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

مصدر الصورة: **flickr.com**

مستقبل وتحديات العمل الحقوقي في المنطقة العربية

خالد منصور

مستقبل وتحديات العمل الحقوقي في المنطقة العربية

خالد منصور
صحفي وكاتب ومدرس
وناشط مستقل في مجالات
حقوق الانسان والمساعدات
الانسانية والنزاعات

فبراير/شباط ٢٠٢٠

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمتين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة الى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطًا جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلًا عن المدوّنة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكًا فاعلًا بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء إلتزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامجه البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

+961-1-350 000-1 ext 4469
asfariinst@aub.edu.lb
ActiveArabVoices.org
AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

عن مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم بالشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والعدالة الاجتماعية. وهي تقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبرًا للأصوات المتميّزة. قبل الانتفاضات العربية، كانت الطريقة الأكثر فعالية للتأثير على السياسات هي بناء الضغط من القاعدة لتحفيز التغيير الاجتماعي والمؤسساتي على المدى الطويل. بعد عام ٢٠١١، انتقل عمل المبادرة إلى مصاحبة وتوطيد الانتقال خارج السلطوية من خلال معالجة كيفية تحويل تعبئة الشارع إلى مشاركة سياسية حقيقية. تلا ذلك مرحلة زُعزع خلالها إرث الحكم الاستبدادي وانتشار الإرهاب النظام الناشئ، مما خلق الصراع في العديد من البلدان. في هذه اللحظة الحاسمة، شعر أصحاب المبادرة وشركائها بالحاجة إلى المساهمة بشكل مختلف، وذلك من خلال:

أولًا، إنتاج عمل تحليلي ينبّه إلى مخاطر تفكيك الكيانات الوطنية.

ثانيًا، تحديد الترتيبات الأمنية ووضع أطر أمنية شاملة تمهد الطريق لتنظيم سياسي دائم.

ثالثًا، توفير منبر للمواطنين لصياغة مصطلحات ومبادئ جديدة لتوجيه عملية إعادة بناء هيئاتهم الوطنية.

قائمة المحتويات

2 حـــول معهـــد الأصفـــري فـــي الجامعة الأميركية فـــي بيـــــروت

4 عن مبادرة الإصلاح العربي

8 المقدمة

9 الخلفية

10 أسئلة الورشة

11 مناقشات الورشة

21 سيناريوهات وتوصيات

المقدمة

يواجه المدافعون والمدافعات عن حقوق الانسان في المنطقة العربية* عدّة تحدّيات تعيد تشكيل دور العمل الحقوقي وسبل عمله وتأثيره بفعل تغيّرات عولمية وإقليمية ووطنية. وتسارعت هذه التحدّيات منذ اندلاع حركات مستمرّة وتحوّلات سياسية كبيرة في المنطقة في مطلع العقد الذي يقارب على الانتهاء. وتواجه الحركة الحقوقية التي تضم فاعلين أفراد ومنظمات غير حكومية وتجمّعات وشبكات أهلية عابرة للقومية وعولمية ضغوطًا و/أو لا مبالاةً متزايدة من جانب حكومات وقطاعات مجتمعية متعدّدة. ويخضع الحقوقيّون لضغوط متقاطعة بسبب الزّخم المتزايد للحركات القومية اليمينية وتزايد العسكرة والأمننة تجاه الحركات الاحتجاجية المتصاعدة ضد اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بسبب تدفّق المهاجرين غير النظاميين فراراً من أوضاعٍ لا تُطاق في الجنوب العالمي نحو المراكز الحضرية ودول الشمال الغني. وأخيراً، تتّسع الشقوق في أبنية السياسة التمثيلية والديمقراطية الإجرائية التي كانت تسمح للمجموعات الحقوقية بممارسة الضغوط والقيام بأعمال التمثيل والمناصرة.

وكانت هذه التحوّلات والتأثيرات، التي تشكّل حاضر ومستقبل الحركة الحقوقية، المحور الأساسي لورشة العمل هذه التي سعت لاستشراف سيناريوهات مستقبلية للعمل الحقوقي، والتي قام بتنظيمها معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت بالاشتراك مع مبادرة الإصلاح العربية.

وانتظمت ورشة العمل في عمّان، الأردن في الرابع والخامس من شباط/ فبراير، ٢٠٢٠ بالتعاون مع مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتي، وحضرها ٢٥ من العاملين/ات في مجال حقوق الإنسان - مثّلوا ١٨ منظمة مختلفة، إقليمية أو دولية. وحضرها نشطاء فاعلون من المغرب وتونس ومصر والأردن ولبنان وسوريا واليمن، بينما تعذّر حضور ناشطين مدعوين من الجزائر وليبيا والسودان والعراق والخليج العربي لأسباب متعدّدة سياسية وأمنية. وجمعت الورشة بذلك أكاديميين وسياسيين وممثلين آخرين للمجتمع المدني ولهيئات مانحة مختلفة.

* هناك إشكالية في إستعمال مصطلح المنطقة العربية أو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو ما شابه وخاصةً في التعرّض لحقوق الإنسان، حيث أن هذا النطاق الجغرافي في الأغلب ليس وحدة تحليلية جيدة مع الاختلافات الواسعة بين الدول النفطية وتلك غير النفطية وبين الممالك المستبدة والجمهوريات السلطوية، وبسبب وجود أقليات عرقية كبيرة غير عربية تعاني من هيمنة الأغلبية العربية كما هو الحال مع الامازيغ والاكراد والنوبيين والفور وغيرهم من الأقليات الكبيرة الموزّعة في أنحاء تلك المنطقة. كما يلعب شمول تعبير الشرق الأوسط لدول غير عربية كتركيا وإيران وخاصة لإسرائيل دوراً كبيراً في ذلك.

الخلفية

بزغت حركة حقوق الإنسان في دول عربية متعدّدة في عقد السبعينيات من القرن العشرين وذلك في صورة منظمات أهلية تطوعية نشأت على يد ناشطين سياسيين ومحامين. وتزامن مع تلك الولادة - وربما ساهم في ظهورها - الانهيار البطيء الممتدّ لأيديولوجيات ما بعد الاستقلال وخاصة القومية العربية منها. وبالتوازي مع تطوّرات تنظيميّة مشابهة في العالم الصناعي، تعمّقت هذه الحركة وتمأسست مع تنامي دور الخطابات الحقوقية التالي لانهيار المعسكر الاشتراكي في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وبلغت الحركة الحقوقية مكانة مهمّة داخل وخارج المنطقة منذ مطلع القرن الواحد والعشرين وحتّى اندلاع انتفاضات الربيع العربي والحراك الاجتماعي الهادر في المنطقة في ٢٠١٠/٢٠١١.

ورغم أنّ الأطر القانونية والمؤسساتية التي كُرِّست لتنظيم كوني لحقوق الإنسان، ظهرت كلّها في السنوات القليلة التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية في الأربعينيات، إلّا أنها لم تُثمر عن منظمات وحركة اجتماعية حقوقية واضحة ومتمايزة حتّى السبعينيات - عندما انتهى العمل في معظم المعاهدات المُكوِّنة للشرعة الدولية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها. وزاد زخم هذه التنظيمات الحقوقية مع انهيار الاتحاد السوفياتي ومعه الأحلام الطوباوية حول اشتراكية اجتماعية واقتصادية تقودها الدولة لصالح الجميع.

وفي العقد الأوّل من القرن الحالي عملت الحركة الحقوقية تحت ضغوط متلاحقة مع تزايد الانتهاكات المنهجية الواسعة للحقوق المدنية والسياسية بسبب الحرب الكونية على الإرهاب عقب هجمات سبتمبر ٢٠٠١، كما توجّب على الحركة أيضًا أن توجِّه اهتمامًا أكبر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تضررت بشدة من جراء أزمتين اقتصاديتين طاحنتين (١٩٩٨ و٢٠٠٨).

أسئلة الورشة

سعت ورشة العمل للإجابة على عدّة أسئلة، منها:

- كيف أثّرت الحركة وتأثّرت بالتحوّلات الهائلة التي جرت في الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ في بلدانٍ ما زالت تخوض انتقالاً في نظام الحكم أو تلك الغارقة في حرب أهلية أو الخاضعة لنظمٍ سلطوية (مستمرّة أو عائدة)؟
- ما الدور الذي لعبته الحركة الحقوقية العربية في الحراك الشعبي من أجل العدالة الاجتماعية والحريات السياسية (من حيث التأطير والتمثيل والوساطة)؟
- ما هي التحديات الراهنة التي تواجه الحركة الحقوقية الآن وخاصّةً في مجالات:
  * العلاقات مع الدولة والنخب والأيديولوجيات الحاكمة المهيمنة والآفلة.
  * الصراعات حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية (الخدمات الاجتماعية، التشغيل، السياسات المالية والنقدية، الدعم السلعي/المادي، الخ.).
  * التشبيك الدولي والعلاقة مع الجهات المانحة والمسؤولية أمام المجتمعات المحلية؟
- ما دور الشبكات والتحالفات العابرة للحدود، بما يشمل المانحين والدول المعنيّة بالعمل الحقوقي؟
- ما طرق العمل المتقدمة والجديدة في المجال الحقوقي من حيث مضمون الخطاب وطرق نشره والعمل القانوني (بما فيه خوض الحرب القانونية الدائرة) والقدرة على مواصلة العمل التنظيمي وتعظيم فائدة الفضاءات المشتركة مع حركات اجتماعية أو سياسية متقاطعة؟
- ما تأثير التطوّرات الكونية المرتبطة بتصاعد ظاهرة الشعبوية والحمائية التجارية؟
- ما تأثير الوهن المتزايد في أنظمة القانون الدولي الحقوقية والإنسانية والممارسات والنظم والقيم الشائعة المرتبطة بها؟

مناقشات الورشة

1. السياق:

اتّفق معظم المشاركين في الورشة على أن هناك ضعفًا متزايدًا في التنظيم الكوني لحقوق الإنسان من حيث الالتزام بالمعايير وتطبيق القوانين واتّساق الممارسات وعمل المؤسسات. ويترافق هذا مع ضعفٍ في الدّعم الشعبي للمعايير والمؤسسات القائمة على حقوق الانسان، ومع صعود اليمين الشعبوي والأمننة الفائقة بما فيها زيادة الحواجز وعسكرة الحدود. وباتت قطاعات متزايدة داخل دول ديمقراطية تؤيّد حقوقاً متساوية ولكن فقط لمواطني بلدانهم، حيث يدّعون أن الحقوق كإطار قانوني تَسري فقط داخل حدود دولة سياسية يختار شعبها سبل حياتهم بديمقراطية.

ومع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، صارت النّخب المهيمنة في النظام الرأسمالي الدولي تنظر إلى مليارين من الناس المهمّشين أو الفقراء في أنحاء الكوكب على أنهم فائض بشري، بينما تصاعدت احتجاجات اجتماعية معبِّرة عن هؤلاء المهمّشين وعن الطبقة الوسطى في أنحاء العالم، من تشيلي إلى فرنسا، ومن العراق إلى الجزائر. وساهم فاعلون حقوقيون بأشكالٍ متعدّدة في دعم موجات الاحتجاج عالمياً أو في نطاق الربيع العربي وصياغة خطابٍ جامعٍ للحقوق الفردية والعدالة الاجتماعية.

وفي المنطقة، نجح الحقوقيون نسبياً في إدماج الأقليات العرقية والمذهبية والجنسية على صعيدي الخطاب والسياسات. ومع ذلك، لم يتمكن المجتمع المدني العربي من إدخال قضايا التشغيل وتخصيص الموارد وتغيير السياسات الاقتصادية إلى صلب الصراع السياسي بصفتها الحقوقية، رغم أنه نجح نسبياً في التأثير على الخطاب العام وخاصة في الترويج لاستعمال مفردات ومصطلحات مثل المشاركة الاجتماعية والتمكين والشفافية وإدماج البعد الاجتماعي.

وسحبت وعورة الانتقال في بلدان مثل تونس، والانهيار المدوّي في سوريا وليبيا واليمن، والثورة المضادة الشّرسة في مصر والبحرين، البساط المألوف من تحت أقدام الحركة الحقوقيّة؛ كما أضعفت بشدّة الظهير السياسي والاجتماعي لهذه الحركة مع انشغال الفاعلين في الفضاء العام أكثر وأكثر إمّا بمقاومة القمع الصريح، أو بالتعايش مع الإجراءات التقشفية الاقتصادية الخانقة، أو بالصّراع المحتدّ على السلطة السياسية، أو بمجرد البقاء على قيد الحياة، أو حتّى بمزيجٍ من بعض هذه الضغوط والرغبات المتصارعة والمتزايدة.

وضعفت أهمية خطاب حقوق الإنسان المنظّم نسبيّاً تحت هذه الضغوط في العقد التالي لاندلاع الاحتجاجات الاجتماعية في المنطقة في ٢٠١٠/٢٠٢٠.

ورغم استمرارية شبكات الدّعم العابرة للقومية، سواء مع منظمات وطنية أخرى أو مع منظمات إقليمية أو دولية أو أمميّة أو جهات مانحة حكومية أو خاصة، فإن دور الحركة الحقوقية ذاته وأهمية مسائل حقوق الإنسان للمانحين تعرّضت لهجماتٍ متتالية بسبب طغيان الخطاب والممارسات العولمية الأمنية ضد الإرهاب السياسي ومن أجل الحدّ من الاحتجاجات الاجتماعية والهجرة غير النظامية. وتفاقم هذا المناخ المعادي لحقوق الإنسان نتيجة الشعور المتزايد الواضح في الخطاب العام بشأن تنافسيّة مُفترضة بين الشعوب والدول تفوق في الأهمية مجالات التعاون، ممّا يهزّ قواعد العمل الحقوقي ذاته حيث أنه يرتكن على قيم كونية وأهمية متساوية لكلّ البشر في العالم.

ولا تقتصرُ المعاناة على المنظمات المحليّة فحسب، بل خسرت منظماتٌ دوليةٌ أيضاً قدراً كبيراً من الدّعم الشعبي وانخفضت قدرتها على التأثير على حكومات الغرب نفسها - ناهيكم عن الدول العربية.

واستعرض المشاركون في الورشة تحليلاتٍ متواترة حول تغيّراتٍ هيكلية في الحوكمة الكونية، ورأى البعض أن هناك نهاية وشيكة للنّسق الرّاهن لمنظومة حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، رأى بعض المشاركين أن التهميش النسبي للعمل الحقوقي عكس عجز الحركة التقليدية عن التعامل المؤثّر مع الأزمات المتفاقمة الناتجة عن النظام الاقتصادي العالمي من كوارث بيئيّة محدقة وإفقار متزايد وشعور دائم لدى غالبية العمّال والموظفين بالهشاشة والقلق. واتّضحت أزمة النظام الدولي لحقوق الإنسان، مثلاً، في مجلس حقوق الإنسان بدايةً من دخول دول مثل السعودية والصين عضويّة المجلس واختلال هياكل التصويت وغياب الآليات التصحيحية. وساهم المجلس ومؤسساتٍ شبيهة حكومية وغير حكومية في خلق نطاقاتٍ خطابية منعزلة عن السياق الاجتماعي العام وضعيفة التأثير حيث يلتقي فيها ممثلو حكومات وإعلام ومجتمع مدني وتُخلَق فيها أنشطة وبرامج لا تتعامل مع الأزمات الرئيسية مباشرةً وبوضوح.

ويبدو أن هناك تلاقياً في الإرادة السياسية بين الدول العربية المؤثّرة إقليمياً والعواصم المؤثّرة كونياً للحدّ من تأثير الفعل الحقوقي بل ومحاصرة العمل الحقوقي ذاته. وهناك إعراض من قبل دول الشمال عن الاهتمام بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بعد عام ٢٠١٤ حيث باتت العواصم الأوروبية والدول الصناعية عموماً مشغولةً أكثر بمسائل الهجرة والإرهاب وإدارتها في معظم الوقت من منظور أمني وقصير الأمد.

وبعد أن كان النشاط الحقوقي قد انتقل لمقدّمة المسرح في دول الربيع العربي في أوائل العقد، عاد إلى ما وراء الكواليس مع الثورات المضادّة والحروب الأهلية المدعومة خارجيًا خلال بضع سنوات. وبحلول عام ٢٠١٥، طاردت حملاتُ الشيطنة الحركةَ الحقوقية التي صارت معزولة نسبيًا: خائنة في أعين اليمين الغوغائي وتابعة للإمبريالية والمشروع الاستعماري في أعين اليسار الدوجمائي، ودون أي أهمية مُعتبرة في أعين الوسط المحافظ.

ولم تخلو الورشة من وجود أصوات متفائلة حول الوضع الراهن، حتّى في ما يتعلّق

بمؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية للمنتهكين, حيث أنّ التسعينيات تميّزت بإفلاتٍ مريعٍ من العقاب وبضعف فكرة المحاسبة التي صارت الآن متجذّرة كما يتّضح في أميركا الجنوبية والمؤسسات التي أُنشأت في الجنوب عموماً ومنها اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الإفريقية.

2. أساليب وتقنيّات العمل والتواصل مع الحركات الاجتماعية:

عجزت الحركة الحقوقية أحياناً عن مناصرة المطالب الاجتماعية والاقتصادية من منظورٍ حقوقي حيث ما انفكت تدافع بشكل أفضل عن المساجين وحقّ التنظيم والتحزُّب والتظاهر, وبقيّة الحقوق المدنية والسياسية. وظهر في الورشة خلافٌ على النقد الحقوقي للسوق وللاقتصاد النيوليبرالي وثار تساؤلٌ حول ما إذا كانت أسواق البلدان السلطوية يمكن أن تساهم في تحرير المجال العام من سطوة بيروقراطية الدولة وأجهزتها الأمنية المتغلغلة في شتّى المجتمعات العربية.

وانتقد مشاركون تمركز المنظمات الحقوقية في العواصم وتركيز عملها على النخب والمؤسسات, وضعف اهتمامها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية, وانتقالها التدريجي من علاقاتٍ عضويّة بين المدافعين الحقوقيين والناجين من الانتهاكات إلى صياغة تقاريرٍ وتوصياتٍ سياسية واهتمامٍ أكبر بالتمثيل أمام محافل إقليمية ودولية.

«لم تعد هناك ملفات قضايا على المكاتب بل حواسيب وحملات مناصرة, ولهذا إيجابيات وسلبيات».

وطعن أكثر من مشارك بشموليّة هذا التوصيف لكلّ المنطقة, وجادل أحدهم أن العمل يرتكز في العواصم حيث تتركّز هياكل السلطة والثروة, علماً أن هوامش المدن الكبرى تتضخم وتتزايد باستمرار بسبب الهجرة والإفقار حتّى صارت أهم مراكز التكدّس السكاني في كل البلاد.

وتوالت تعليقات نقدية ومركّبة تجاه الأهمية النسبية لممارسات وخطاب «المهننة والأنجزة» (تحويل العمل الحقوقي لعمل احترافي ذي قواعد وخطاب وممارسات معيّنة, وقياس تأثير ومخرجات هذا العمل). وادّعى البعض أن هذا الخطاب وممارساته جاء على حساب حشد المزيد من الدعم الاجتماعي والتّمفصُل مع الحراك السياسي لصالح الفئات المُستَهدَفة. ورغم إقرار البعض بأهمية المهننة والأنجزة على صعيد المعرفة والقدرة على استخدام أدوات جديدة والعمل من داخل مؤسساتٍ متعدّدة مثل البرلمانات والمؤسسات القضائية, إلّا أن المبالغة أدّت الى إدخال الحركة الحقوقية في علاقات اعتمادٍ مشترك وتفاهمٍ أعمق داخل شبكات القوة المُسيطِرة مع مانحين وحكومات ومؤسسات أممية, لتبتعد الحركة بعناصرها المُختلفة تدريجياً عن فئات المواطنين الذين من المُفترض أن تحمل همومهم وقضاياهم.

«باتت القضايا الحقوقية قضايا المشتغلين بها أكثر منها قضايا الناس المعنيين... وفقدنا فرص التواصل مع جمهورنا الطبيعي وعجزنا عن التوسع خارج دوائرنا واستسهلنا ادعاءات أن السياق القمعي غير مؤاتٍ».

وبسبب البيئة القانونية المعُادية, اتّجهت منظّماتٍ حقوقية كثيرة للعمل كشركاتٍ ربحيّة أو غير ربحيّة والتفّت الجمعيات الصغيرة حول قوانين التسجيل الرسمي المقيِّدة ولكنها باتت عاجزة أكثر فأكثر عن العمل في الشارع واستخدام تقنيات الحشد والتعبئة والتواصل الجماهيري.

«العزلة عن الفئات المستهدفة تحرمنا من الظهير السياسي المهمّ».

واستعرضت منظمات حقوقية عملها عن قرب مع حركات اجتماعية بسبلٍ مختلفة, منها توفير المحامين والمساعدة في تنظيم اعتصامات ورفع المطالب من مستوى الاحتجاج أو الأهداف القصيرة الأجل إلى مستوى تعديل السياسات والممارسات العامّة, بما يشمل الدّفع في اتجاه التشريعات والتقاضي الاستراتيجي. وأقرّ مشاركون آخرون أنّ هناك توازناً دقيقاً بين الدّعم والتدريب والمساعدة في بلورة المطالب والدّفع في اتجاه سياساتٍ من ناحية, وادّعاء أو محاولة تمثيل حركات اجتماعية من ناحيةٍ أخرى. وتأتي أفضل الممارسات من تونس والمغرب في هذا المجال بسبب انتشار عدّة حركات احتجاج اقتصادي/ اجتماعي في البلدين, منها حركة «سلاليات» في المغرب وحركتي «فاش نستناو» و«مانيش مسامح» في تونس. وأقرّ البعض بصعوبة التعامل مع حركاتٍ شبابية جديدة وأشكال جديدة للتنظيم حول قضايا جديدة مثل مناهضة اتفاقيات التجارة الحرّة المقترحة أو دعم سياساتٍ وتشريعاتٍ مختلفة في مجالات توفير الرعاية الصحية والدواء وغيرها من القضايا التي تتقاطع مع المقاربات الحقوقية عمومًا دون أن تقع برمّتها داخل إطار حقوقي كلاسيكي.

وإضافةً للدعم المباشر في خضمّ الاحتجاجات الاجتماعية, ساندت منظمات حقوقية الحركات الاجتماعية بسبل أخرى - وخاصة في أوقات الهدوء النسبي - عن طريق تنظيم فصول دراسية صيفية ودورات تدريبية حول تحرير العرائض والدعاوي ومتابعة الأداء والسياسات الحكومية.

ولعلّ بروز الحركات الاجتماعية بأشكالها المختلفة بدايةً من ٢٠٠٥، وخاصةً من حيث مطلبيّتها وتنظيمها، قد همّش بعض الشيء الفاعلين الحقوقيين ومؤسساتهم (أو وضعهم في حجمٍ ملائم أكثر لهم). واتّضح ذلك بشدّة بعد اندلاع الاحتجاجات الواسعة في شتاء ٢٠١١/٢٠١٠. واتّجهت بعض المنظمات الحقوقيّة للعمل بمثابة مراكز فكرية وسياساتية توظّف خبراء يعملون على صياغة بدائل واقعية للسياسات النيوليبرالية المهيمنة وتقدّمها لحركات اجتماعية ومجموعات سياسيّة تعمل من أجل التغيير.

وجرى نقاش حول الحاجة إلى حوكمة ذاتية قوية يقوم بها قطاع المجتمع المدني الحقوقي لنفسه بنفسه كما يحدث في الولايات المتّحدة وغرب أوروبا وبعض الدول الأخرى، حيث أن التنظيم الذاتي سيكون أفضل وأكثر مصداقية من ترك أمر التنظيم كليّاً للحكومات ووزارات التضامن أو العمل الاجتماعي.

وتردّدت انتقادات مُعتادة ضدّ تغلغل ثقافة مراقبة وتقويم مشاريع المنظمات الحقوقية، وهي ممارسات يشدّد عليها المانحون في الأغلب وتنبع عن حقّ في أغلب الوقت، من أجل تبرير إنفاق في الموازنات وتقديم دعم عيني لهذه المنظّمات. وشدّد مشاركون على أهمية التعلّم وإدارة الأثر وليس قياسه بطرق متعسّفة أحياناً يُخصَّصُ لها موارد كبيرة.

3. العلاقات مع الدولة والنظام السياسي

وما زالت العلاقة بين السياسي والحقوقي شائكة بعض الشيء حيث شدّد بعض المشاركين على أهمية فتح قنوات مع السياسيين والأحزاب السياسية، مشيرين إلى فشل الحقوقيين في مصر على سبيل المثال، في استغلال فترة انفتاح العمل السياسي من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ من أجل التأثير على الدولة وخلق قوانين مؤاتية. وانشغلت المنظمات الكلاسيكية في تلك الفترة أكثر بالتوسّع المهني وبدعم الجماعات والحركة الثورية. ولكنّ حقوقيين آخرين أصرّوا على أهمية الفصل الحاد بين المجالين الحقوقي والسياسي والتواصل بينهما فقط في ما يتعلّق بمناصرة سياسات وتشريعات تدعم حقوق الإنسان.

وتواصلُ دول متعددة داخل وخارج الإقليم حرباً قانونيةً على الفاعلين الحقوقيين ومؤسساتهم، مستغلّةً تشريعاتٍ متتالية ومتشابهة من الهند إلى روسيا إلى المجرّ ومصر، ومؤسساتٍ قضائية متعاونة ضدّ المناضلين الحقوقيين والعاملين في مجال العدالة الاجتماعية ومساعدة اللاجئين والمهاجرين. وحَرَمت العديد من هذه المنظمات من العمل داخل أطر قانونية مشروعة، حتى لو كانت هشّة، أو من التسجيل بسهولة كمنظمات نفعٍ عام يحقّ لها الحصول على تمويلٍ عمومي. وبسبب الضغط الحكومي، تخفي هذه المنظمات بياناتها مما يؤثر على مستوى الشفافية.

ورغم أن معظم الدّول متوسّطة أو منخفضة الدخل في المنطقة - تحصل على تمويلات أجنبية رسمية لبرامج التنمية والأمن فيها - إلا أنّ التمويلات الأقل حجمًا بكثير والقادمة من مؤسساتٍ خاصّة أو حكوماتٍ من أجل دعم المنظمات الحقوقية ما زالت محلّ انتقادٍ

شديدٍ من جانب الدولة وأنصارها، ويجري اتّخاذها كذريعة لوصم الفاعلين الحقوقيين بـ «العمالة». وما زال التطوّع نصف حلّ بالنّسبة لعددٍ من المنظمات، إلا أنّه حتّى في حالة القدرة على تبنّي حلٍّ كهذا تظلّ هناك حاجة إلى فريق محترفين صغير متفرّغ للعمل بالمنظمة، مما يتطلّب مصادر تمويل منتظمة. وبالتوازي، لوحِظَت مساعي حكومية متزايدة لتجريم الحركات الاجتماعية ووصم الناشطين الحقوقيين بأنهم مخرّبون وقطّاع طرق، بل وربط الناشطية الاجتماعية بالإرهاب.

وحتى في بلد مثل تونس - يُعتقدُ أنّها حقّقت أفضل تحوّل سياسي بعد احتجاجات الربيع العربي - فإنّ هناك بعض التقييدات، منها ما يتعلّق بحقّ التسجيل كجمعية منفعة عامة بكلّ ما لهذا النوع من التسجيل من مميزات باتت محتكرة على الجمعيات الخيرية للخدمات فقط. وسعت جمعيات تونسية ومغربية مختلفة للحصول على تمويلٍ عام أو تغيير قواعد وممارسات التمويل العام وخاصةً من جانب الدولة.

وتعامل الفاعلون الحقوقيّون مع الدولة على عدّة مستويات متقاطعة، شملت التعاون المضطرب والتنافس المكتوم والعداء الصريح، من أجل تغيير السياسات والممارسات والقوانين. ويصبح هذا الموقف المركّب إشكالياً أحياناً بل وقد تنزلق فيه منظّمات إلى تعاون أو خصومة غير مبرّرة مع الدولة - والعكس بالعكس. ويصبح تحقيق الأهداف الممكنة أحياناً، مثل تغيير قوانينٍ أو ممارساتٍ، محلّ انتقادٍ تنقسم معه الحركة الحقوقية في عرف البعض إلى «براجماتيّين» و«متطرّفين»؛ يصير فيها البراجماتي هو من يقبل بسقوفٍ «أوطأ» والمتطرف من يصرّ على حدٍّ أدنى «مبالغ فيه»، وهي كلّها بالطبع تحديدات قيمية ترتكز على تحليلات ومواقف سياسية للمسيطرين على هذه المنظمات.

«الخطوط الحمر تزيد، وصارت محاذير التعبير في بلدي تشمل رأس الدولة والجيش والمخابرات والسعودية والإمارات...»

وثار نقاش حول العمل مع حكوماتٍ قد تكون متورّطة في النزاعات الإقليمية مثل الحكومات السعودية والإماراتية والقطرية والأمريكية، الخ. ورأى أحد المشاركين أنّه من المستحيل ضمان أنّ أي شراكة أو تعاون مع مثل هذه الدول لن يضع الحقوقيين في خدمة هذه الحكومات (وخصوصًا في ما يتعلق بالصراع السوري). وكانت وجهة النظر المقابلة أنّ عمل المنظمات مع هكذا حكومات، وخاصة الولايات المتّحدة، مهمّ من أجل توصيل الرسائل والتأثير على السياسات. وحذّرت مشارِكة من أنّ هناك خلطًا بين الشراكة من ناحية والمناصرة من ناحيةٍ أخرى. وبينما انتقدت هذه المشارِكة الحصول على دعم مادّي من هكذا حكومات، أكّدت على أهمية وحقّ المنظمات في القيام بأعمال

المناصرة والضغط لتعديل السياسات واللقاء مع أي مسؤول من دولة ما بغرض تحقيق هذه الأهداف.

وشدّد مناضلون على عجزهم عن العمل العلني لمساندة قضايا خارج بلدانهم. وقال مشارك إنّ الحقوقيين يفرضون رقابة ذاتية عندما يتحدّثون مع صحفيين بشأن قضايا إقليمية خوفًا من غضب حكوماتهم المرتبطة بمصالح متعدّدة مع دولٍ متورّطة في هذه القضايا.

4. علاقات مع الإسلاميّين

ورغم خفوت حدّة التوتّر الذي وصل لأقصاه في منتصف العقد الجاري، فإنّ العلاقات بين الجناحين العلماني والإسلامي في الحركة الحقوقيّة مازالت حسّاسة بعض الشيء. ويرى علمانيّون أنّ التركيز على الحريات العامة فحسب مقاربة فضّلها الإسلاميون لأنها تغفل عن الحريات الخاصّة، بل وقد تضرّ بها أحيانًا. وفي هذا أحيانًا يلتقي الإسلاميون مع اليسار التقليدي المعني بالحقوق الاقتصادية بشكل أساسي. ويحتجّ إسلاميّون على جمود النظرة العلمانية للتيار الحقوقي الصاعد من قلب الحركات الإسلامية، ويرون أنّ «العمل الحقوقي ليس غاية بل وسيلة، ويمكن أن يكون الفاعل الحقوقي جزءٌ من السلطة». ويرى سياسي إسلامي يعمل في المجال الحقوقي أنّ الجذور الليبرالية لمبادئ حقوق الانسان جعلت كلّ من اليسار والإسلاميين يرون هذا المجال إشكاليًّاً، وأنّ «هناك مخاضًا صعبًا وحواجز فكرية تعرقل تقدّم اندماج الإسلاميين في الحركة الحقوقية، فيما أنّهم يعملون بجدية من أجل تجاوز هذه الصعوبات».

وأدّى بعض الإفراط في التخوّف العلماني من الاستعمال الإسلامي الذرائعي للمقاربات الحقوقية إلى مواقف صارخة التناقض، حيث أيّد علمانيّون في بلدانٍ مثل تونس نظام الرئيس بشار الأسد القمعي الدموي.

وحذّر مشاركون من التأثير السلبي المتزايد لتشريعات وسياسات قوّة العمل للحركة المالية FATF على عمل المنظمات الحقوقية/ وخاصة في مناطق النزاعات أو مناطق يوجد فيها أنشطة إرهابية. واتّفق الجميع على أنّ هناك تصاعدًا واضحًا للأمننة، وتأثيراتٍ سلبية لسياسات وممارسات مكافحة الإرهاب ومناهضة الهجرة غير المنتظمة على العمل الحقوقي وعلى حقوق المشتبه فيهم وعلى المجتمعات المحليّة عمومًا.

وبالرغم من صعوبة العمل في مناطق النزاعات، إلّا أن الفاعلين الحقوقيين في بلدانٍ مثل سوريا واليمن حقّقوا إنجازات مذهلة في المأسسة والتأثير وخلق مساحات عمل جماعي منظّم من منطلقاتٍ حقوقيّة في مناخٍ بالغ الصعوبة.

5. عن المانحين والشراكات:

باستثناءات قليلة، ما زالت معظم المنظمات والمجموعات الحقوقية في المنطقة تعتمد على التمويل الآتي من مؤسسات خاصة غير حكومية من أوروبا والولايات المتحّدة. وهناك حاجة إلى استكشاف درجة الدعم وكيف يُقدَّم ومشروطيته، وواقع الشراكات الدولية والتعاون المتعدّد الأبعاد. ولدى المنطقة حاجة ماسّة إلى دعمٍ دولي مناسب ومتناسق واستراتيجي من أجل إقامة شبكات فعالة عبر قومية دون

تعريض الشبكات والشراكة والتعاون والتمثيل على المستوى القطري للخطر.

وهناك تحوّلٍ ملحوظٍ على صعيد خطاب المنظمات الأمميّة والحكومات والمؤسسات المانحة نحو التنمية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية بدلًا من الحقوق المدنية والسياسية (على سبيل المثال خطّة عمل أديس أبابا، تمويل التنمية، منتدى سياسات منظمات المجتمع المدني التابع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلخ)؛ وكلها تركّز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي ينعكس على الجهات المانحة الأصغر.

وما زال الدعم الدولي (نقداً وعيناً ومن ناحية الشراكات) مثار جدل، حيث قد يؤدي إلى عدم احترام السياق المحلي أو تجاوزه، وخاصة مع تغيّر جداول أعمال المانحين وإضعاف شرعية تمثيل الحقوقيين لأصحاب المصالح وتفتيت الشبكات المحلية أو خلق تنافس سلبي بينها. ويزيد هذا من أهمية التشبيك كأحد الأدوات التي تأخذ التقاطعية في المواضيع الحقوقية بعين الاعتبار دون المسّ بهويّات الجهات الفاعلة، كما أنها تدفع المانحين للتعامل مع شبكاتٍ عوضاً عن منظمات منفردة.

وفقا لتقرير المانحين الدوليين لحقوق الإنسان، تذهب 0% من المنح الدولية لأنشطة حقوق الانسان ويصل منها جزء صغير أو حوالي ٥٨ مليون دولار إلى المنطقة العربية من إجمالي ٢،٠٨ مليار دولار تتوجّه لدعم حقوق الإنسان في كلّ أنحاء العالم.

ورغم تغيّرات واضحة في أساليب الدعم المالي، إلّا أن هناك شكوى من تركيز الدعم على مشاريع محدودة الزمن وربما لا علاقة لها أحيانا بالاستراتيجيات العامّة للمؤسسات الحقوقية. وينعكس هذا سلباً على علاقة المرافقة مع الحركات الاجتماعية ومجموعات أصحاب الحقوق بسبب عجز هذه المنظمات عن الاستمرار في التواصل أو في القيام بخدمات أو بحشد سياسي منتظم ومستمرّ.

وتؤدي المهننة المتزايدة إلى اهتمام أصيل داخل المستويات العليا من منظمات ومؤسسات العمل الحقوقي في استمرار هياكل المنظمّة - بما يعني تأمين موازناتها الأساسية لدفع الرواتب والنفقات الدورية، وهكذا تمضي المؤسسة من منحة إلى أخرى لتوفير هذه المتطلبات بينما يغلّف الضباب توجهاتها الاستراتيجية وعملها الأصلي.

وقال ممثّل وكالة دعم حكومية أن هناك ضرورة للتعاون الدولي أو التشبيك بين الدول المانحة المتشابهة التفكير، حيث لا يمكن لدولة واحدة أن تتعامل مع كل هذه التحديات بمفردها، وأضاف أن حكومته لا تطلب من المتقدّمين للمنح إرسال مشاريع في نداء

مفتوح محدّد المدة ولكن تقوم بحوارات مع شركاء مُحتَملين لاستكشاف الميادين المتاحة وخاصةً مع المنظمات التي تعمل على صعيد إقليمي بشكل استراتيجي ومن خلال شبكات والتي تُخصِّص مواردها بكفاءة.

وناشد متحدّثٌ عن هيئة مانحة المجتمع المدني العربي أن يغيّر من طريقة التعامل مع المانحين وألّا يضعهم في قفصٍ واحدٍ, وأن ينظّم المجتمع المدني العربي اجتماعًا سنوياً مع الجهات المانحة من أجل التعرّف على المساحات المشتركة بينهم وكذلك مساحات التكامل والتقاطع والاختلاف؛ إذ عندها, سيمكن للمجتمع المدني العربي بألّا يستمر خاضعًاً لأجندات المانحين وساعيًاً باستمرار لإرضائها, بل - على العكس - أن يخلق أجندته الخاصّة ويسوقها هو للمانحين.

وتعاني مؤسسات مانحة خاصّة - بدورها - من تدهور موقف الحكومات الغربية إزاء القضايا الحقوقية, مما يجعل واجباً على جميع الفاعلين البحث عن استراتيجيات وتقنيات جديدة في بعض المناطق والمجالات الحساسة مثل مناطق الحروب الأهلية أو مجالات متعلّقة بالحرب على الإرهاب. وظهرت هنا ضرورة التنسيق بين المانحين في ظلّ الهجمات عليهم وانسحاب العديد من المانحين من المنطقة أو من المجال الحقوقي.

واتّفق المانحون المشاركون على أنّ توفُّر الدعم المادي ليس هو التحدي الأساسي, حيث أنّ قدرة المنظمات الجدية وذات المصداقية على إنفاق مخصّصاتٍ أكبر مشكوكٌ فيها. واتفقوا أيضًا على أهمية تركيز الدعم على النواحي المؤسسية وليس المشاريع, كي تعمل المنظمات استراتيجيًا في مشاريع متكاملة وكي يكون لديها موارد بشرية جيّدة وحسنة التدريب حتّى تستمر وقتًا طويلًا في وظائفها.

واقترح مشاركون زيادة الاهتمام بالمانحين العرب الأفراد والمؤسسات, وخاصة من هم في الشتات, وأيضا بالشركات الكبرى وبمسؤولية رأس المال الاجتماعية في المنطقة وبمقاربات المشاريع الاجتماعية.

سيناريوهات وتوصيات

هناك تحدٍّ رئيسيٍّ يكمن في كيفية السعي إلى توسيع وتأمين مساحات العمل والعمل بصورة أكثر عضوية مع أصحاب المصلحة واستكشاف تحالفاتٍ جديدة.

ولا يمكن العمل على سيناريوهات مستقبلية دون الأخذ في الاعتبار عدّة محاور كونية ينبغي النظر إليها بحرص، منها الشعبوية المنتشرة والقائمة على سياسة الخوف وعبادة الاستقرار والدولتيّة؛ خصوصاً وأنّ النظام الرأسمالي المعولم يعيش أكثر مراحله توحّشاً واضطراباً رغم خطاب رأس المال المسؤول المتكرّر في تجمعاتٍ مثل المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. وشدّد مشاركون على أن قطاع الأعمال ورجاله في المنطقة لا يتعاملون بجدّية مع خطاب مسؤولية رأس المال وقطاعات الأعمال المجتمعية، رغم أنه اجتذب رجال الأعمال من الصين والهند وإفريقيا جنوب الصحراء.

وشدّد بعض المشاركين، وخاصّة من مناطق النزاعات، على التأثير السلبي لتشريعات مكافحة الإرهاب على العمل الحقوقي وعلى أنّها تسبّب تخوّفاتٍ لدى كبار المتبرعين العرب المحتملين. وأفادوا بأنّه يوجد حاجة للعمل أكثر على تغيير بعض هذه السياسات والممارسات عن طريق ضغوط وبدائل واضحة للحكومات والمؤسسات المعنية بهذه التشريعات.

ويجب الالتفات إلى مسائل الحوكمة الديمقراطية وشفافية المنظمات من الداخل وتوسيع نطاق دعم المنظمات محلّيًا، إذ لا يمكن لنخبة معيّنة أن تواصل الدفاع عن حقوق الإنسان دون مشاركة أوسع من المتضرّرين المعنيّين لأنّ الأمل هو أن يتملّك أصحاب المصلحة ناصيّة الدفاع عن حقوق الإنسان وليس أن تُترك المهمّة لنخبةٍ من المثقفين. ويتعيّن التنسيق بين المنظمات القائمة عبر الحدود وبصورة أفضل داخل شبكاتٍ موضوعاتية من أجل مزيدٍ من التعبئة والعمل العام الفعّال.

وتبلور توجه واضح - ولكن دون إجماع - على أهمية المشاركة الأقوى والأعمق في الحراك السياسي والتخلّص من الهوّة «المصطنعة» بين الحقلين السياسي والحقوقي. وبرز وجود حاجة للتعامل بحرص مع تأثير التجارة الحرّة والمؤسسات الدولية على الأوضاع ومع تبنّي مواقف واضحة من النيوليبرالية وسياسات الإفقار الاقتصادي.

وبرزت الحاجة للعمل بصورة مختلفة في ظلّ النظم السلطوية من أجل الحفاظ على ديمومة واستقرار وديمقراطية العمل الحقوقي. وهناك أيضاً حاجة ماسّة لتطوير العمل مع الأجيال الأصغر، خاصّةً وأن أغلبية ساحقة من سكان المنطقة هي من المراهقين والمراهقات، وكذلك حاجة للعمل من أجل التواصل مع القطاع غير الرسمي

الـذي يفـوق عـدد العامليـن فيـه نظرائهـم فـي المجـال الرسـمي.

ويبـدو أن البقرطـة المتزايـدة للجسـم الدولـي الحقوقـي وانخفـاض أهميتـه - مثلمـا هـو الحـال مـع مجلـس حقـوق الإنسـان - هـو توجّهٌ مسـتمر، يتعيـن ترشـيده.

ويفـرض هـذا الوضـع المركّـب أن يتغيّـر جـدول الأعمـال الحقوقـي مـن أجـل تحقيـق إنجـازات أعمـق فـي مجـال الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة (مثـلًا فـي مـا يتعلـق بالضرائـب الرجعيّـة، وخصوصًـا علـى الاسـتهلاك، والتغيـر المناخـي والبيئـة، إلـخ.). ويقتضـي كلّ هـذا ابداعًـاً فـي تصميـم البرامـج بسـبب تداخـل القضايـا، وعلـى سـبيل المثـال ابتـكار برامـج عـن طـبّ حقـوق الإنسـان تعمـل علـى الحقـوق الصحيـة والإنجابيـة والحـقّ فـي الـدواء والتأميـن الصحـي والطـبّ الشـرعي - كلّهـا سـويًاً.

وشـدّد مشـاركون علـى أهميـة أدوات وسـبل العمـل بمـا يشـمل التواصـل المعلوماتـي مـع الجماهيـر، والتعليـم والتدريـب والتوعيـة علـى اسـتخدام الترافـع الحقوقـي ووسـائل الضغـط الدولـي والتحليـل الاقتصـادي والاجتماعـي، وتكثيـف التواصـل الجنوبي/الجنوبـي.

«يتعيّـن تغييـر لغـة الخطـاب عنـد الحقوقيين التـي تجعلهم كأنهـم قضـاة ضلّـوا طريقهم. لغـة مزعجة».

ودعـا مشـاركون إلـى التواصـل أكثـر مـع مؤسسـات نُظِـر إليهـا عـادةً بعدائيـة، مثـل صنـدوق النقـد الدولـي الـذي بـات عامـلاً أساسـياً فـي إقصـاء الدولـة عـن مسـؤولياتها الاقتصاديـة والاجتماعيـة بينمـا يتحـدث كبـار مسـؤوليه عـن اللامسـاواة وأضرارهـا الفادحـة. وينطبـق هـذا الأمـر كذلـك علـى أشـخاص أو مؤسسـات أخـرى مؤثّـرة، مثـل البنـك الدولـي، تغيّـرت مواقفهـم/هـا بشـأن مركزيّـة مسـائل حقـوق الإنسـان.

ورأى أغلبيـة المشـاركين، ولكـن مـن بوابـات تحليليـة مختلفـة، أن هنـاك مأزقاً أمـام المدافعين عـن حقـوق الإنسـان وأن ورشـة العمـل هـذه قـد سـاهمت فـي تعديـل الطريقـة التـي نصـف بهـا بعـض الظواهـر وفـي تحديـد أسـئلتنا بشـكل أفضـل. كمـا سـمحت لنـا الورشـة بـأن نصبـح أكثـر تفـاؤلاً أو أقـلّ تشـاؤماً وعلـى الأغلـب أكثـر فهمـاً للسـياقات التـي نتحـرّك فيهـا.

«أحـذر مـن هيمنـة مفهـوم الأزمـة علينـا لأنـه مفهـوم إشـكالي، ونحـن كحقوقيّيـن نتعامـل طـول الوقـت مـع أزمـات».

وساهمت أعمال الورشة في تحديد عدّة محاور عريضة يتعيّن العمل عليها بحثياً وميدانيّاً, ومنها:

- العلاقة بين الفاعلين الحقوقيين والحركات الاجتماعية, أو بين الفاعلين الحقوقيين وحركات الاحتجاج الاجتماعي-الاقتصادي.
- تعميق العلاقة بين الحقوقيين والحركات الاجتماعية (إسناد, ومرافقة, ودعم قانوني, وبلورة مطالب سياسية, وتمثيل).
- العمل في جهود المناصرة والدفاع في ما يخصّ مسائل العنف المسلّح أو الإرهاب والهجرة والقانون الدولي الإنساني.
- كيفية الخروج من عالم الثنائيات لمقاربات جديدة. وينطبق هذا, على سبيل المثال, على العمل الحقوقي واحترافيته أم طوعيته, وعلى الحياد مقابل الانغماس في السياسة أو أي نوع آخر من الانغماس, وعلى التعامل مع الدولة كشريك أم كخصم.
- تحوّلات النّظم والمعايير والمؤسسات الدولية الحاكمة في مجال حقوق الإنسان (مسؤولية الحماية, والمحكمة الجنائية الدولية, ومجلس حقوق الانسان, إلخ.), وصولًا إلى ترسيخ حقّ مشبوه في شنّ حروب استباقية وهجمات وقائية.
- التغيّرات السياسية المؤثرة داخل حدود الدولة-الأمة, وفي مقدّمتها صعود الشعبوية والسلطوية والحمائية.
- كيفية التعامل في المنطقة مع ظواهر كونية مؤثرة مثل البيئة.
- العلاقة بين الفاعلين العلمانيّين والدينيّين في المجال الحقوقي.
- حوكمة المنظمات الحقوقية.
- تأثير العمل الحقوقي وكيفية قياسه بسبل أفضل.

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org